

وزارة الصناعة والتجارة الخارجية

قرار رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١٣

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ؛
وعلى القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ بشأن إصدار لائحة القواعد المنفذة لأحكام
القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة
السلع المصدرة والمستوردة ؛

وبناءً على مذكرة مستشار الوزير لشئون التجارة فى شأن نتائج أعمال اللجنة المشكلة
لدراسة طلب البنك المركزى تنظيم تحويل قيمة بعض الصادرات المصرية عن طريق البنوك ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يشترط لتصدير السلع الموضحة بالقائمة المرفقة سداد كامل قيمتها مقومة بالعملات الأجنبية
القابلة للتحويل عن طريق أحد البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية والمعتمدة
لدى البنك المركزى المصرى ، وذلك إما بفتح اعتماد مستندى بكامل القيمة أو تحويل
كامل القيمة نقداً أو تحويلات بنكية قبل الشحن ، أو أحد أساليب الدفع المضمونة من البنك ،
ويثبت ذلك بقيام المصدر بتقديم شهادة بنكية للجمرك المختص قبل الشحن .

وعلى الجمارك إخطار وزارة الصناعة والتجارة الخارجية (قطاع التجارة الخارجية)
والبنك المركزى ببيان أسبوعى بالشحنات المصدرة المستوفاة لهذه القواعد .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٠١٣/٤/١٨

وزير الصناعة والتجارة الخارجية

مهندس / حاتم صالح

قائمة

السلع التى يشترط عند تصديرها سداد كامل قيمتها
عن طريق أحد البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية

م	السلعة
١	الذهب ومشغولاته
٢	اليوريا
٣	لغات من نحاس
٤	مسطحات من حديد أو صلب
٥	عيدان من حديد أو صلب
٦	أسود الكربون
٧	نشادر لا مائى
٨	القطن
٩	فوسفات كالسيوم طبيعى
١٠	المونيوم بشكله الخام
١١	سكر قصب أو بنجر
١٢	الأسمنت
١٣	الرخام والجرانيت فى شكل خام أو مشذب أولياً أو مقطوعاً فقط بالنشر أو بغيره